التكامل الزراعي بدل النفط في الوطن العربي

للدكتور هلال السيد الحطاب

يلعب النفط الدور الأول في الصراع بين الحق والباطل لأنه يمثل ١٥٪ من دخل السعودية ، ٩٤٪ من دخل الكويت ، ٩٠٪ من دخل العراق وليبيا ، وما يقرب من صافي دخل إمارات الخليج، والاعتماد الكلي على النفط في بعض الدول العربية فيه خطر شديد على مستقبل هذه الدول ، لاسيما تلك التي لديها الإمكانيات الطبيعية والظروف المواتية لتنمية مواردها الزراعية والصناعية باستخدام مورد النفط كأساس للتقدم ، بدلا من اتخاذه مصدراً للإنفاق الاستهلاكي

وخلال الحرب العالمية الأولى فكرت دول الحلفاء في السيطرة على تركة ما أسموه الرجل المريض (تركيا) في العالم العربي ، وكان اقتسام مناطق النفط وامتيازات التنقيب والضخ أساساً لمعاهدات ومفاوضات متعددة بين تلك الدول . وما أن انتهت الحرب وبدأت مؤتمرات الصلح حتى تبين أن الاستيلاء على الموصل كان من المخططات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية ، وقد كان العراق محور الصراع لأن من يضع يده على نفطه سيتمتع حتماً بالامتيازات في نفط البحرين والكويت والإمارات .

والذي يهمنا أن احتمالات النفط ومخزونه في الشرق العربي جعل من هذه المنطقة مطمعا للاستغلال ومجالا ضخما لتسويق المنتجات .

ولما كان الخوف من الحركات الوطنية هو الذي يقلق هذه الدول المستغلة فقد عملت منذ وطأت أقدامها أرض هذه البلاد على أن يستمر وجودها ، طوراً باحتلال البلاد ومقاومة كل حركة وطنية ، وطوراً بإهمال اقتصاديات البلاد وقبض يد المعونة المادية أو الفنية عنها حتى تظل في فلك استرضاء المستغلين . وكان الأسلوب المتبع بسيطا واضحا حيث تركت موارد البلاد الطبيعية للبوار ، وانتشر الجهل والفقر والمرض في كيان الأمة ، وابتعت فلسفة تجويع الشعوب لتخضع ،

● الدكتور هلال السيد الحطاب : أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

تلك الفلسفة التى كانت أوضح من أن تذكر . ففى الهند والصين وبلاد الشرق الاوسط استحال توفر المقومات الرئيسية لحياة السكان خاصة الغذاء ، لذلك عاشت أغلبية هذه الشعوب سنوات المد الاستعمارى وهى تقاوم الجوع دون غوث أو مدد من الدول ذات الوفرة الغذائية ، ولذلك استمر الاستعمار فيها مئات السنين .

وظروف هذه المنطقة حاليا لاتحتاج إلى توضيح طويل أو شرح مستفيض ، فالدول الغربية وعلى رأسها أمريكا لها أكبر نصيب من الاستثمارات المستخدمة فى النفط ، وتجنى أرباحا سنوية من النفط العربى أكثر من ١٨٠٠ مليون دولار ، وتبيع فى الأسواق العربية منتجات قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار ، واستخدم استثمارات فى ناقلات البترول بلغت ٤٠٠٠ مليون دولار ، وفى بنوكها أموال عربية قيمتها ١٨٠٠ مليون دولار . ولذلك تحاول جاهدة السيطرة على الدول التى بها المصالح النفطية ، وتضغط بالأساليب الخفية والسافرة على الحكومات المتحررة ، بل إنها تدخل الدول العربية فى خلافات وصراعات داخلية لاستنزاف مواردها بدلا من تطوير اقتصاديات البلاد لخير الشعوب ورفع مستوى معيشتها وتحقيق الرفاهية للجماهير . ولا يمكن هنا أن ننسى الدور الشجاع والخطوة الجريئة الجبارة بتأميم نفط العراق لضمان دخله لصالح الشعب ولابد من تحمل مرحلة الصراع والصمود للمخططات الاستعمارية التى تهدف إلى سلب ثروة البلاد لتفقد قدرتها على الصراع فى سبيل تحرر الإنسان العربى .

ويبين جدول (١) توزيع احتياج العالم من النفط ومناطق الفائض والحاجة منه ، ويتضح من هذا الجدول أن الدول الاستعمارية بحاجة ماسة إلى النفط العربى بطريقة متزايدة سنة بعد أخرى ، لدرجة أن حاجة أوروبا من البترول العربى زادت ما يقرب من ثلاث مرات بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ثم سيرتفع سنة ١٩٨٠ إلى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٧٠ ، وحاجة الولايات المتحدة سنة ١٩٧٠ من البترول العربى تزيد ١,٥ مرة عما كان سنة ١٩٦٠ ، ثم تزيد إلى ٢,٨ مرة سنة ١٩٨٠ .

وهذا يبين بكل جلاء أن المطامع الاستعمارية فى الأراضى النفطية ليست قاصرة

جدول (١)

مقدار الوقود الناتج والمستهلك فى بعض المناطق (مقدرا بملايين الأطنان من الفحم)

خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠

المنطقة	السنوات	الكمية اللازمة من الوقود	الانتاج	الحصيلة
أوروبا	١٩٦٠	٢٨٠	٢٠	— ٢٦٠
	١٩٧٠	٧٢٠	٣٠	— ٦٩٠
	١٩٨٠	١٢٧٠	٤٠	— ١٢٣٠
أمريكا الشمالية	١٩٦٠	٦٧٠	٥١٠	— ١٦٠
	١٩٧٠	٩٥٥	٧٢٠	— ٢٣٥
	١٩٨٠	٨٦٥	٦٥٠	— ٢١٥
الولايات المتحدة	١٩٦٠	٦١٥	٤٧٥	— ١٤٠
	١٩٧٠	٨٦٥	٦٥٠	— ٢١٥
	١٩٨٠	١١٢٥	٧٣٠	— ٣٩٥
اليابان	١٩٦٠	٤٥	—	— ٤٥
	١٩٧٠	١٨٠	٢	— ١٧٨
	١٩٨٠	٥٤٠	٨٠	— ٤٦٠
أمريكا اللاتينية	١٩٦٠	١٢٠	٢٥٥	+ ١٣٥
	١٩٧٠	٢٠٥	٣٥٥	+ ١٥٠
	١٩٨٠	٤٠٥	٥٣٥	+ ١٣٠
الشرق الأوسط	١٩٦٠	٥٠	٣٥٠	+ ٣٠٠
	١٩٧٠	٩٥	٩٦٠	+ ٨٦٥
	١٩٨٠	١٦٠	١٩٣٥	+ ١٧٧٥

المصدر : الدكتور محمد النادى (١٩٢) مصادر جديدة للطاقة . عالم الفكر، مجلد ٣ ، عدد ٢ .

على الحاضر ، بل ستستمر هذه المطامع عشرات السنين فى المستقبل مما يوضح أن صراعنا مع العدو شاق وطويل ، ولابد من استغلال كل إمكانيات كل وطن عربى حتى يتحقق النصر فى المعركة الحضارية . كما يظهر بكل جلاء أن النفط فى البلاد العربية يمثل قوة هائلة ومورداً جباراً للدخل القومى فى كثير من البلاد العربية ، وهو فى نفس الوقت يمثل مادة ثمينة عزيزة المنال لاسيما للولايات المتحدة وأوروبا واليابان .

وهذا الوضع قد جعل المخطط الاستعمارى بمختلف أشكاله — خوفا على مصدر قوته ومخزونه من الطاقة — يعمل على إضعاف العالم العربى عسكريا واقتصاديا ، وعلى جعله بكل الوسائل تابعا له كسوق يصدر له مختلف منتجاته الزراعية والصناعية .

ومن الإحصاءات المذهلة والمؤلمة معا أن الدول العربية جميعاً تستورد منتجات زراعية بملايين الجنيهات رغم أن المهنة الغالبة لسكان البلاد العربية هى الزراعة وتربية الحيوان ، ففى العراق يشتغل بها ٦٧٪ ، ومصر ٦٢٪ ، والأردن ٦٠٪ ، وكذلك الحال فى سوريا ولبنان ، ولما كانت البلاد العربية تتميز بتضاعف السكان مرة كل حوالى ٣٠ سنة ، كانت المشكلة الواضحة أمام الدول العربية هو توفير المواد الغذائية للسكان .

ولقد أدى وجود الاستعمار إلى انخفاض مستوى المعيشة بين الشعوب العربية ، وأصبحت الصفة الغالبة للسكان هى الأمية من الناحية الثقافية ، والفقر من الناحية الاقتصادية ، والمرض من الناحية الصحية . وقد أهملت المشاريع الحيوية فترة طويلة تجعل مايلزم من البرنامج وخطط التنمية فيما بعد الاستقلال حملا ثقيلا على المفكرين والمنفذين ، بالإضافة إلى الحاجة الشديدة إلى التمويل بالمبالغ اللازمة ، ولذلك كان المصدر المتحصل عليه من النفط فرصة ذهبية لتطوير بعض الشعوب العربية بخطوات وئيدة مضمونة .

ولاشك أن الزراعة هى الصناعة الأولى التى يجب الاهتمام بها حتى يحتفظ بالمبالغ الطائلة التى تدفع ثمنا للمنتجات الزراعية فى مواجهة احتياج السكان من الغذاء ، وقد كان أحد الشعارات التى رفعتها الدول للشعب « التحرر من الجوع » ، إذ لاينتظر

أن يشعر الناس بالعدالة وبطونهم خاوية ، أو يتمتع الناس بالحرية وأطفالهم جياع .

واستقرار القوة الذاتية ينبع من الكفاية فى المنتجات المحلية الضرورية، لاسيما فى المنتجات الزراعية الاستراتيجية كالقمح واللحم والبيض واللبن والزبد ، ولاسبيل إلى ذلك إلا بحلين :

(الأول) أن تعتمد البلاد العربية على الاستيراد — كما هو حاصل فى كثير منها — وهذا موقف لا يصح التسليم به إلا اضطراراً حيث يستحيل توفير المنتجات الزراعية محليا لعدم توفر الظروف الطبيعية الملائمة ، مثل الكويت ، وفى نفس الوقت لابد أن تتوفر المواد المطلوبة فى الأسواق العالمية بأثمان معتدلة ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة من بعض الدول العربية لمنتجات الدول الأخرى المصدرة حاليا. فلا معنى أن تشترى الكويت مثلا مواد غذائية خاما أو مصنعة من غير العراق إذا توفرت فيه المنتجات وفاضت عن حاجة السكان .

(الثانى) أن تقوم الدول بإنتاج ماتحتاج إليه بوضع برامج الاكتفاء الذاتى كلما سمحت الظروف الطبيعية بذلك، وهذا ضرورى بالنسبة لبلاد مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر .

وللأسف فإن إهمال الزراعة مهما كانت أسبابه يسير وفق المخطط الاستعمارى لإذلال الشعوب العربية وإضعاف إمكانياتها ، ولذلك سادت فى العالم العربى الزراعة البدائية .

ومن أجل هذا كان البحث عن التكامل فى المرحلة الحالية لا يتم إلا فى صورة ضيقة حيث يقل الفائض الذى يمكن أن يدخل التجارة العربية، والمنتجات الزراعية فى نظرى لابد أن تستند على الوفرة والفائض . فالتمور العراقية، والقطن المصرى، واللحم السودانى لاتدخل التجارة العربية إلا بقدر ضئيل نسبيا ، وذلك نظراً لأن العالم العربى مجتمع زراعى ، ولكنه متخلف الإنتاج ، وليس فيه تخطيط متكامل للاستغلال الزراعى .

وتتميز البلاد العربية بالظواهر التالية :

(١) نقص إنتاج البلاد من الحبوب الغذائية ، بحيث تعتمد كلها على الاستيراد فى توفير حاجة السكان من أرخص وأهم مصادر الغذاء وهو الخبز .

(٢) نقص كميات اللحوم والبيض والدواجن وارتفاع أسعارها مما يرهق المستهلك ويحرم منها سواد الشعب الفقير .

(٣) انخفاض المستوى الاجتماعى للجماهير العريضة من الفلاحين والبدو بدرجة لم تعد لائقة بإنسان نهاية القرن العشرين .

(٤) سوء حالة القرى العربية إن وجدت ، وأنى إذ أسمى مساكن القرى العربية بمقابر الاستعمار للمواطن العربى الحى ، فلأن هذه القرى تخلو من كل المرافق العصرية التى يجب أن تتوفر بالمستوى المناسب لزماننا الحاضر .

وقد تأصلت عوامل إهمال الزراعة والمشتغلين فيها تحت راية الاستعمار ، إذ ظل الفلاح يئن تحت ضغط الفاقة والحرمان والإهمال لا يلقى أية رعاية تذكر فى سبيل النهوض بمستواه ، بل كانت النظرة إليه على أنه أحد أدوات الإنتاج يستغلها من يحسن الضغط عليه ، وكان السلاح الذى يخضع الفلاح للطغاة حرمانه من التعليم وحرمانه من الحصول على مقابل مجز نظير عمله .

ولكننا أصبحنا فى المرحلة الحالية فى حاجة إلى مواجهة الواقع وحل مشاكله دون الجرى وراء سراب الغيبيات . والعصر الحديث هو عصر العلم المنظم فى جميع مرافق الحياة ، فالعلم — ولا غيره — هو الذى يستخدم للتعرف على المشكلات الزراعية أو الصناعية أو الاجتماعية ، ولا شىء غير العلم قادر على وضع الحلول للمشكلات . وهنا يجدر التأكيد على أن ما أقصده بالعلم هى تلك العلوم الفيزيائية المتخصصة ، لا بالمعنى السائد فى العالم العربى بأن العلماء هم من يحفظون صحائف الأقدمين . فلن نزيد حبة قمح واحدة إذا روينا ألف ألف بيت من الشعر الرصين ، ولكننا فى حاجة إلى استخدام أداة العصر . فالعلوم الالكترونية التى تسير فى خدمة الإنسان هى هدف العصر ، وهى أداته . وإذا كانت للحياة فترات يقظة ونعاس ، فاليقظة

فى استخدام ودراسة العلوم الطبيعية ، والنعاس الحالم يتم فى رحاب الأدب والفن .

ولدينا فى العالم العربى روح الفردية فى العمل العلمى مما يؤدى إلى تكرار الأعمال العلمية وضياعها ، وعدم ملاءمتها أحيانا لحاجة البلاد ، وهذا الأسلوب قد تركته الدول الناهضة ، فرغم وجود الأساتذة العلميين القادة يحقق العمل العلمى مجموعة أو مجموعات من الباحثين يحاولون تحقيق هدف واحد معين . وفى السنوات الأخيرة للحرب العالمية احتشدت مجموعة من العلماء خلال سنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٥ للعمل فى إنتاج سلاح مدمر يفوق فى تخريبه كل ما سبقه من سلاح ، وكانت القنبلة الذرية ذلك السلاح الرهيب الذى أجبر اليابان على التسليم وهى فى أوج انتصارها وكان هذا العمل العلمى سرياً مائة فى المائة فى خططه وطرقه ومناهجه رغم عشرات بل مئات الذين اشتركوا فيه . وفى نفس هذه الفترة أكبت مجموعة أخرى من الباحثين على إنتاج عقار نافع هو (البنسيلين) ، ومادة صناعية جديدة هى (النايلون) وما أن توصلوا بالطريقة العلمية لإنتاج هذه المواد حتى نشرت على العالم وعرف سر وجودها وطرق إنتاجها .

ومن المثالين السابقين يتضح التغيير الكبير فى الفكر العلمى ، فبعد أن كان تقدم البشرية يرتبط بوجود فرد ملهم يستند فى خدمة البشرية على عبقريته وموهبته أصبح العلم تخطيطا منظماً يتوقف النجاح فى تحقيقه على إخلاص جماعى من أفراد العلميين فى العمل المنسق والتعاون التام .

المشكلة الزراعية

ولكى أحدد لب المشكلة الزراعية بصفة عامة أذكر نقطتين لا يجب أن تغيبا عن أى مفكر زراعى :

(١) توفير المزيد من المنتجات الزراعية بحيث تكون الزيادة ملموسة يشعر بها المواطن .

(٢) تطوير المجتمع الفلاحى والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بحيث يصبح الريف رئة الوطن العربى يجد فيه المواطن ملاذاً للطمأنينة والصحة والجمال .

ولا يمكنني الاعتراف بأن الأسلوب العلمي قد اتخذ فكراً للتخطيط ومنهجا للتنفيذ في العالم العربي بصفة عامة ، ومصر والعراق بصفة خاصة . وقد يكون العلم قد استخدم لحل جزء من المشاكل الزراعية، ولكنه لم يستخدم بصورة متكاملة شاملة تسمح بنهضة حقيقية تغير صورة المجتمع في العالم العربي .

وأحب أن أؤكد أن الصناعة ليست بديلا للزراعة فعندما قامت الثورة الصناعية في أوربا سنة ١٧٨٠، واتجه العمال إلى الصناعة وانقلبت النظم الاقتصادية والاجتماعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسبب هجرة عدد كبير من سكان الريف إلى المدن الصناعية ، خشي العلماء والمفكرون أن يهجر الناس الريف إلى المدن ، وتتدهور الزراعة ويقل غذاء عمال الصناعة ، وتنعكس الآية من مزيد من التقدم الصناعي والحضاري إلى تخلف زراعي ، وضياع الفرصة للتقدم الصناعي والحضارة المترتبة عليها ، فنادى الأستاذ رونالد في جامعة جونز هوبكنز زملاءه الطبيعيين في عام ١٨٩٧ قائلا : « إن من يستطيع أن ينبت ورقتي عشب من نبات كان ينبت ورقة عشب واحدة فهو المحسن إلى الإنسانية ، ولكن من يعمل على هتك الستار الذي يكشف قوانين العمليات المتصلة بإنبات ونمو النبات فهو الأسمى عقلا والأكثر إحسانا وفضلا » .

ونحن في البلاد العربية نرى أن أكبر عدد من السكان يشتغل بالزراعة دون حاجة إلى علم أو تدرب ، وأمام هذا الخضم الهائل من العاملين بالزراعة يضيع صوت الفنيين والعلماء الزراعيين ، وقد سادت تفكير في الماضي بأن من يعمل في الزراعة من لا يتقن مهنة أخرى . رافعين شعار : « إن الزراعة مهنة من لا مهنة له » ، وقد أوصلنا هذا الوضع إلى أزمة في الحبوب واللحوم والبيض والدجاج . ولذلك إذا أراد أي بلد عربي أن ينهض فليس أمامه إلا تغيير هذا الوضع بأن يخطط لرفع المستوى العلمي والثقافي للمشتغلين بالزراعة حتى يتحول المجتمع الزراعي إلى مجتمع على درجة عالية من الكفاية العلمية والفنية . وهذا التغيير في مصلحة الوطن عامة ، والمشتغلين بالزراعة خاصة ، ومن الضروري أن يكون هناك تخطيط عام لتنمية المهنة حتى يعمل في الزراعة — تخطيطا وتنفيذاً، بحوثا وتطبيقا — من يستطيعون العمل بالوسائل الحديثة ، وبذلك لا يقوم بالعمل الزراعي إلا من يحسنه .

ومن الحقائق التى تعلمناها أن المشروعات الزراعية من أعقد المشروعات تنفيذ لأنها متصلة بعاملين لا يمكن التغلب عليهما إلا بالعلم والزمن . فالأراضى البور الملحة لا يمكن أن تتحول إلى أراض خصبة إلا بعد ست سنوات على الأقل . وإنشاء الترع والقنوات فى المناطق الجافة لا يكفى لقيام الزراعة وخضرة التربة ، بل يلزم أن يصاحب القنوات إنشاء المصارف ثم مرور ما لا يقل عن ثلاث سنوات حتى يمكن أن ينبت زرعا يغطى تكاليفه . فالزمن عامل لا يستطيع الإنسان هنا التغلب عليه أو يسبقه مهما أنفق من مال . وكذلك يحكم الإنتاج الزراعى العوامل الجوية وهى عوامل متقلبة من موسم إلى موسم ، ومن سنة إلى أخرى ، بحيث يحتاج نجاح الزراعة إلى تلافى ما قد تسببه من أضرار مفاجئة . ولذلك تتسم عملية الإنتاج بالبطء ، والتعرض للمفاجآت الجوية .

ومما يزيد المشاريع الزراعية صعوبة اعتمادها الأول على الإنسان ، والإنسان العربى لابد أن يتغير فكريا وفنيا ليضطلع بالمسئولية الملقاة عليه . والأمر يقابل بعض الناس بين إنجازات الصناعة الفورية ، والإنجازات فى المشروعات الزراعية . وقد عانينا فى مصر من هذه المقابلة وقت المد الصناعى فى الجمهورية لأن كل الاستثمارات المالية اتجهت إلى الصناعة واعتمدت استثمارات مشروع السد العالى من قطاع الزراعة مما خلق مشكلات فى المشروعات الزراعية أوجزها فيما يلى :

(١) إقامة الترع دون المصارف فتدهورت بعض المساحات .

(٢) عدم توفر المساكن للعمال والموظفين ، وعزوف الفلاحين عن العمل فى المناطق الجديدة مهما رفعت أجورهم .

(٣) نقص قطع الغيار وتلف عديد من الآلات نتيجة هبوط مستوى السائق الفنى ، لدرجة اضطرت بعدها الدولة إلى إنشاء معاهد تدريب لسائقى الجرارات والآلات للمحافظة على ثروة البلاد .

وبعد أن واجهت مصر الحقيقة بأن القوة العاملة المتجهة للزراعة تزيد عن المتجهة للصناعة لما يستلزم للأخيرة من دراية فنية سابقة وارتفاع عدد طلبة المدارس

الذين يقبلون على الدخول فى كادر العمال ،وجدت أنه لابد من إحياء الدفعة القومية فى المشاريع الزراعية من جديد ، وبدأت فى التخطيط لتنفيذ المزارع الصناعية التصديرية المتكاملة ، لا سيما بعد ثورة التصحيح وروح الأمل وسيادة القانون التى أطلقها السيد رئيس جمهوريتنا .

وقد يكون من المفيد أنه فى مديرية التحرير تكلف الفدان تسوية وإنشاءات عند إنشائها ٤٥ جنيها فقامت الدنيا وقعدت ، وتوقف العمل بعض الوقت على أساس أن هناك إسرافا ، وإذا الأمور تتضح بعد قليل ويرتفع ثمن الفدان إلى أكثر من ٣٥٠ جنيها على الأقل ، ويحقق من المنتجات الزراعية ربحا مؤكدا وقت تشغيل القوة العاملة المستعمر التى يشارك فيها طلبة الجامعات بأجر رمزى قدره ٢٥ قرشا يوميا خلال عطلة الصيف .

إذن فالتخطيط الزراعى ،والمشروعات المدروسة ، واقتناع المسئولين والشعب أن تحويل الأرض البور إلى مزروع ، هى عملية تحويل لا يمكن الاستغناء عنها ، على أن نحترم الزمن ونحترم أبناءنا الذين يولدون يوميا ، ولا بد أن يجدوا بعد عشر سنوات إلى مئات السنين النباتات الخضراء تعم أراضينا الزراعية .

على أنه يجب ألا نغفل أن كرامة أبناء المهنة الزراعية مرتبطة بتقديرها وتشجيعها بإعطاء الحوافز والمكافآت التشجيعية ، وكذلك لابد من إيجاد الكادرات الفنية الزراعية وتشجيعها بحيث تؤدى أعمالها مطمئنة لتقدير الشعب وعلى رأسه المسئولون .

وتجدر الاشارة هنا أن مستوى الدول العربية زراعيا متخلف عن الدول المتقدمة . إذ تتميز الدول المتقدمة بأنها راقية الزراعة ، مستكملة التصنيع ، نامية الميكنة ، رفيعة المستوى لأنها تعلمت كيف تحافظ على تعداد سكانها فى حدود قدراتها الإنتاجية من المواد الغذائية . أما الدول التى تطلق العنان لزيادة السكان ثم لا تعمل على تنمية مواردها الزراعية فإنها تحكم على نفسها بالجوع والموت والفناء . وقد درست هيئة الأمم الموقف الغذائى العالمى وقررت أنه من المشكوك فيه أن تنجح الدعاية لتحديد النسل بين الدول المتخلفة فى المستقبل القريب ، وأن المواد الغذائية سوف لا تتوفر بما يكفى سكان العالم إلا إذا تحملت الدول المتخلفة مسئوليتها ،

وعملت البرامج الضرورية لتنمية ثروتها الزراعية ، لأن الإعانات التى تقدمها أمريكا وأوربا إلى تلك الدول لم تحل المشكلة ، بل ربما زادتها سوءا وخلقت منها ذلا وإحراجا ، ولما كان معدل النمو فى الدول المتقدمة سوف لا يسمح بعد سنة ١٩٨٥ بتوفير فائض للتصدير فليس هناك حل سوى أن تعتمد الدول الفقيرة على نفسها فى الانتاج . ولقد كان من حظ أوربا خلال القرن التاسع عشر أن معدل الزيادة فى السكان كان بطيئا ، ونشط السكان للعمل وتجميع الثروات فارتقى مستوى المعيشة ، أما الدول الفقيرة حاليا فأمامها مشكلة واضحة هى قلة رؤوس الأموال بين يديها ، وضغط الملايين من السكان يدعوة إلى مستوى حياة أعلى وأفضل فى السكن والطرق والنوادى والمستشفيات ودور التعليم .

وتدل الإحصاءات التى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة على أن الإنتاج الزراعى قد زاد فى العالم خلال الفترة من ١٩٤٨ — ١٩٥٢ كسنة أساس وسنة ١٩٦٧ نحو ٦٦٪ . أما بالنسبة لنصيب الفرد فقد زاد بنسبة ٢٠٪ . ولكن هذه الزيادة لم تتم فى دول العالم بمستوى واحد فالدول المتقدمة حققت زيادة فى نصيب الفرد قدرها ٣٥٪ ، بينما لم تتجاوز الزيادة فى الدول الفقيرة ١٣٪ .

وتدل الإحصاءات على أن اثنى عشرة دولة تعداد سكانها ٧٤٢ مليون نسمة لم تستطع زيادة فى إنتاجها من المواد الغذائية . إلا أن إحدى وعشرين دولة تعدادها ١٢١٠ مليون نجحت فى تحقيق الزيادة .

وقد تحققت زيادة فى نصيب الفرد من السعرات الغذائية سنة ١٩٦٥ بالنسبة لسنة ١٩٥٠ فارتفع فى مصر من ٢٢٨٠ سعر إلى ٢٩٥٠ سعر حرارى ، وفى شيلى من ٢٤٢٠ سعر إلى ٢٥٦٠ سعر حرارى ، وفى الهند من ١٧٠٠ سعر إلى ٢٣٠٠ سعر حرارى ، وفى باكستان من ٢٠٢٠ سعر الى ٢٢٠٦ سعر حرارى .

ويحتاج الانسان فى المتوسط إلى ٢٣٥٤ سعر مع ٤٨٫٣ جم بروتين ، فالدول المتخلفة تحتاج إلى ٢٦٠٠ سعر ، والشرق الأقصى يحتاج الى ٢٠٨٠ سعر ، والدول النامية تحتاج إلى ٢٣٠٠ سعر ، والدول المتقدمة تحتاج إلى ٣٠٧٠ سعر .

ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة استيراد المواد الغذائية من الدول المتقدمة ، ويقدر الدكتور سوكها تم — وهو من أكثر البحاث تفاؤلا — أن من ١٠-١٥٪ من سكان العالم يتناولون غذاء أقل من احتياجاتهم والذين يقاسون من سوء التغذية أكثر من ذلك . وتقدر الجمعية الاستشارية بالولايات المتحدة أن العالم سيحتاج سنة ١٩٨٥ سعرات حرارية تزيد عن الانتاج الحالى من ٤٣ — ٥٢٪ . وهناك ملايين فى الدول الفقيرة لاسيما دول الشرق الأقصى تعانى من الجوع وسوء التغذية . ولا شك أن حجم وخطورة المشكلة الغذائية فى كثير من الدول تتطلب مجهوداً مبتكراً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن حتى يمكن استقرار الأوضاع فى الدول الفقيرة . ويعتقد الزراعيون أنه فى الامكان مضاعفة الانتاج الزراعى قبل نهاية هذا القرن ، وأن الزيادة الكبيرة فى الانتاج يمكن أن تأتى من الأراضى الخصبة التى يمكن فيها مضاعفة المحاصيل والمراعى ثلاثة أضعاف ماتنتج حالياً .

لقد حبا الله الدول العربية بدخل ضخم من النفط استعمل فى تحسين الظروف المعيشية لعدد محدود أو كبير من السكان حسب النظام الاجتماعى السائد ، ولا شك أن وضوح الرؤيا أمام المسئولين يؤدى إلى حسن استغلال هذا المورد العظيم فى بلاد ينخفض فيها مستوى المعيشة وتكتظ بالسكان ، ويرتفع فيهـــا معدل المواليد ، وتتدهور دخول الأفراد ، لاسيما وأن الزيادة فى السكان مستهلكة أكثر منها منتجة .

ولقد حددت الدول المتقدمة لنفسها مرحلتى تطور تنتهى فى سنة ١٩٨٥ ، والثانية تنتهى فى سنة ٢٠٠٠ . فالأجدر بنا أن نبدأ بوضع الخطط اللازمة لتحولنا الحضارى بأن يكون هناك تصورا لما ستكون عليه البلاد فى المستقبل القريب ، وتصورا لما نصبو إلى تحقيقة فى المدى البعيد ، واضعين نصب أعيننا بعض النقط الهامة التالية :

(١) احتياج دول الوطن العربى إلى تعدد مصادر الدخل ، وعدم الاعتماد على دخل مصدر واحد هو النفط . وقد يكون من المفيد أن نذكر أن مصر ظلت

أكثر من ٨٠ سنة تعتمد اعتماداً كلياً على القطن كمصدر للعملات الأجنبية ، ولكنها فى السنوات الأخيرة شعرت بخطر الاعتماد على محصول واحد ، فعملت على تنمية صادراتها من الأرز والبصل والموالح والعنب . ورغم التوسع الضخم فى الصناعة المصرية فلا تتوانى عن الاهتمام بالزراعة والتوسع فى الأراضى الجديدة التى تمثل العمالة فيها أصعب وأقسى ظروف زراعية ، ولكنها تجتهد فى التغلب على الصعوبات بكل الوسائل الفنية المتاحة .

(٢) حاجة الدول العربية إلى مزيد من إنتاج اللحوم والألبان والبيض حتى يتوفر ملايين الجنيهات التى تصرف على استيراد هذه المنتجات من الخارج .

(٣) حاجة الاقتصاد العربى إلى تنمية زراعية للخضر والفاكهة بقدر يكفى حاجة السكان

(٤) حاجة الوطن العربى إلى تنمية الثروة السمكية بطرق علمية .

(٥) حاجة الدول العربية إلى مراقبة زيادة السكان بحيث تسير بما يتلاءم مع معدلات التنمية الاقتصادية فى الزراعة وغيرها ، فإذا لم يزد الانتاج بمعدلات كافية ، يقل نصيب الفرد من المواد الزراعية — لا سيما الغذائية — تدريجياً ، ويتعرض الشعب العربى إلى أمراض سوء أو نقص التغذية .

(٦) حاجة الدول العربية إلى النهوض بمعدلات الانتاج التى تبدو منخفضة انخفاضاً واضحاً عن الدول التى تتبع الأساليب الحديثة ، وذلك بلا شك أساسه البحث العلمى والاتصال بأحدث النتائج العلمية التطبيقية .

(٧) حاجة الدول العربية إلى النهوض بدخل الفلاح وتمكينه من تكوين مدخرات تسمح له باستبدال الأساليب البدائية بأساليب عصرية وتنويع محاصيله عندما يتمكن من الانفاق عليها .

(٨) حاجة الوطن العربى إلى معالجة البطالة فى الريف التى تشمل معظم أيام السنة ، وخلق فرص جديدة للرزق للعاملين فى الزراعة حتى يشعر الشباب بأن وقته مليء بالعمل المجزى .

(٥) حاجة الوطن العربي إلى رفع مستوى المعارف والثقافة لدى جماهير عريضة من الفلاحين الذين يكونون فى الواقع شكل الأمة لأنهم الأغلبية الساحقة من الشعب . ولا بد من البدء بمحو الأمية كأساس للتحول البشرى إلى الانسان الأفضل .

ويدعونا البحث فى تنمية الثروة الزراعية العربية إلى تأكيد بعض النقط ، وهى :

(١) أنه لا ينتظر تغيير فى الأحوال الجوية ، كما لا ينتظر الحصول على وسائل تمنع ما يحدث من تقلبات قد تضر المحاصيل . وكل ما يمكن عمله إذن هو الاستفادة من المعلومات العلمية المتاحة محليا وعالميا والتى تساعد المزارع على تلافى الظواهر المعاكسة ، وتسجيل ما ينجح من أنواع وأصناف المحاصيل دون خوف أو ضرر .

(٢) أن التقدم التكنولوجى فى العالم سيستمر بمعدل أسرع بكثير مما تم فى الخمسة عشر عاما الماضية ، كما أن استيعاب التطبيقات التكنولوجية العصرية سيتم بمعدلات أسرع . ولذلك يجب أن نأخذ فى الحسبان متطلبات العصر ، وبدلا من أن نفكر فى أمر الإنتاج — مع أن التسويق سيتم على نطاق الاتفاقات الثنائية — نضع فى التفكير أن هذا التسويق سيكون لتكتلات إقليمية .

(٣) أن دول إنتاج الفائض فى المحاصيل الزراعية الغذائية سوف تعجز عن التصدير بعد سنة ١٩٨٥ ، وقد أوصى مؤتمر التغذية فى لاهاى أن يزيد الإنتاج الزراعى فى كل دولة فى العالم بما يعادل ٢٩٪ فى الفترة التى تبدأ سنة ١٩٧١ وتنتهى سنة ١٩٨٥ ، لأن معدل الزيادة السنوى للسكان بالبلاد النامية يتراوح بين ٢,٥ — ٣٪ سنويا إلى عام ١٩٨٥ ، ويستلزم ذلك أن يرتفع إنتاج الأغذية فى هذه البلاد بمقدار ٤,٣٪ فى المدة من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٨٥ حتى يمكن مواجهة السكان ، والارتفاع بمستوى معيشتهم ، ويستلزم ذلك تعبئة أقصى جهد فنى ممكن .

وبهذه المناسبة فإننا لا نكف عن الدعوة إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، لا سيما وأن فرص النجاح متوفرة . وقد أمكن فى مصر فى خلال السنوات الأخيرة تحقيق معدلات زيادة فى إنتاج بعض المحاصيل بنسب هى مدعاة فخر للفنيين مع عدم

الوضاء الكامل عنها ، ولكنها زيادة مرحلية يمكن أن تشجع على إمكان الوصول إلى معدلات أحسن فى المستقبل . فأمكن الارتفاع بانتاج القمح ٣٥ ٪ ، والذرة ٤٠ ٪ ، والأرز ١٣ ٪ .

والآن أحب أن أوضح مفهوم التنمية الزراعية ، لأن التنمية الزراعية فى المفهوم الحديث لا يقصد بها مضاعفة كميات المنتجات الزراعية فحسب ، بل تهدف إلى حدوث تغييرات فى المواطن نفسه بحيث يكون على درجة عالية من المهارة اليدوية والفكرية . يقول المستر برش وزير التنمية البريطانى : « أنه لا توجد أزمة غذائية منفصلة عن المشكلة العامة ، وهى مشكلة الفقر فى العالم . ونحن فى عصرنا لا نواجه نقصا فى الغذاء ، بل نواجه مشكلة الفقر المزمنة . والتى يحتاج حلها إلى طريق التنمية باستخدام استثمارات ضخمة وشاملة وخاصة فى الزراعة » .

وما دام الهدف هو تغيير الانسان العربى فإن التنمية الزراعية لا تقتصر على إقامة السدود والخزانات ، أو شراء الآلات الزراعية والمخصبات . بل يلزم أن يتضح دور الحكومة والهيئات الشعبية للعمل بمفهوم واضح وبخطوات صحيحة للقضاء على التخلف الاقتصادى ، ولابد أن تبدأ مراحل تحول الانسان من الاشتغال بالزراعة الرعوية إلى الزراعة المحصولية المستقرة ، ومن الزراعة العامة إلى الزراعة المتخصصة ، ومن الزراعة المتخصصة الى الزراعة الصناعية المتكاملة ، حتى يصير بعد فترة محدودة — ولتكن خمسين سنة مثلا — أكبر عدد من السكان إلى العمل فى الصناعات الخفيفة والثقيلة والخدمات ، بحيث تتساوى نسب التخصص المهنى فى الوطن العربى مع بقية الدول المتقدمة مع تميزه بالقيم الروحية التى تغرس فيه الأمانة والشجاعة والصدق والإخلاص للوطن .

ونقطة الابتداء فى تحول الدول العربية لابد أن تعتمد أولا على الزراعة حيث تتوفر طبيعيا عوامل نجاحها . ويأخذ عديد من الدول بخطط التنمية الزراعية ، ففى مصر اعتمدا الخطة الاقتصادية على تحويل ٥ ملايين فدان سنويا من حالة البور إلى حالة المزروع منها ما هو أراض ملحية ومنها ما هو أراض رملية وبعض البلاد العربية طبيعيا لديها إمكانيات ضخمة ، وسنأخذ هنا العراق مثلا لبلد عربى لديه مثل هذه الامكانيات الضخمة التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ الأرض : يقدر الخبراء فى العراق أن هناك مساحات هائلة من الأراضى يمكن أن تستغل فى الزراعة إذ أن المساحة المستغلة سنوياً تتراوح بين ٦ إلى ٧ مليون فدان، فى حين أن هناك ٦٠ مليون فدان يمكن أن تدخل الزراعة بنجاح نظراً لخصوبتها وتعرضها بعد الإهمال إلى تراكم بعض الأملاح . وهى من العيوب التى يسهل إصلاحها إذا أنشئت القنوات والمصارف بالطرق العلمية الحديثة. ووضعت الأراضى تحت الإرشاد الفنى، كما أنه يمكن بالوسائل العلمية زيادة الإنتاج من معظم الحاصلات المزروعة باتباع خطوات محددة ثبت نجاحها فى بلاد الدنيا جميعا .

ويمكن بالمشروعات زيادة الرقعة المستغلة فى الشمال إلى ٥ ملايين فدان بدلا من ٠,٧٥ مليون تستغل الآن ، ولا ننسى أن المناطق المطرية فى حاجة إلى تنفيذ الزراعة الكنتورية مع الاستفادة من الحواجز الاستنادية ، وجمع ماء السيول المتدفقة وحماية التربة من الانجراف وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الزراعة .

٢ ــ كميات المياه : يعتبر العراق من البلاد التى وهبها الله عوامل الرخاء إذ تتوفر فيها مياه الأمطار التى يمكن قيام الزراعة الناجحة عليها وكذلك يمكن زراعة الأشجار المثمرة والغابات عليها ، وفى نفس الوقت يجرى نهرا دجلة والفرات . الذى ساعد وجودهما على قيام الحضارات القديمة ، وكل ما تحتاجه الآن هو استكمال المشروعات الخاصة بالاستفادة من مياه الأنهار لتحويل وسط وجنوب العراق إلى جنة خضراء . وما نفذ الآن من السدود يوفر كميات مياه تزيد عن ٣٤,٠٦ مليار متر مكعب ، وهى توازى نصف مياه السد العالى المستخدمة فى الزراعة حاليا فى مصر، وهذا يشجع على القيام بالمشروعات المضمونة النجاح زراعيا .

٣ ــ الظروف المناخية : يؤكد الخبراء أن جو العراق من أنسب الأجواء العالمية لنشر الزراعة ، فعلى امتداد البلاد واختلاف ظروفها المناخية يمكن زراعة بعض المحاصيل فى عروات مختلفة خلال العام ، وأن الحشرات الضارة وكثير من الأمراض تقاوم طبيعيا خلال فصل الجفاف الشديد (لا فى فصل الصيف) كما أن نسبة كبيرة من جراثيم الأمراض يقضى عليها من تفاوت درجات الحرارة والبرودة ، ويقدرون أن الإصابة بحشرات المخازن أقل ما يمكن فى العراق . ويؤكد الخبراء

نجاح العديد من أصناف الفاكهة والخضر إذا أقدم على زراعتها المزارع العراقى . وبذلك تحتل المنتجات الزراعية ما تحتله التمور العراقية من أهمية فى السوق العالمية .

٤ — وجود الفنيين: من المهندسين الزراعيين الذين يمكنهم أن يقودوا الأعمال الزراعية الفنية وخطط التنمية المطلوبة بنجاح متى أعطوا حرية العمل والاستقرار وبذلت لهم المكافآت التشجيعية والمناسبة . وهذه الكفايات متوفرة فى الوطن العربى .

٥ — زوال الاستعمار والقضاء على الإقطاع : ولقد تم فى العراق بعد الثورة صدور قانون الاصلاح الزراعى الذى يهدف إلى القضاء على الإقطاع، وقد كان أثر القانون ناجحا وفعالا من الناحيه السياسية ومن الناحية الاجتماعية. ومن المهم أن يصاحب القضاء على الإقطاع نجاح فى اتجاهين رئيسيين :

(أولا) التركيز على زيادة الإنتاج ، وتحقيق الكفاية ثم الفائض من استغلال الأراضى الزراعية فى الحدود التى رسمها القانون ، مع بذل قصارى الجهد لتنويع الإنتاج وخفض تكاليف تسويقه .

(ثانيا) العمل بكل الوسائل الممكنة على تكوين الفلاح العصرى الذى يكون على قدر عال من التدريب والثقافة وتفهم المشكلات . وهذا هو الهدف الأساسى ولو أنه يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن .

ويقترح فى هذا الشأن البدء بتكوين مزارع إرشادية يعهد على القيام بها عدد مؤمن بوطنه من خريجى الجامعات والمدارس ، على أن تمدهم الدولة بسلف طويلة الأجل وآلات وأدوات عصرية لإنشاء مزارع متخصصة فى نوع من الإنتاج على أن يكون الهدف خلق نموذج ناجح أمام جمهور الفلاحين يمكنهم الاقتداء به .

وعلى وجه العموم يجب أن يكون هناك هدفا فى التنمية الزراعية يرتكز على تحقيق دخل مناسب للفلاح يجعله مطمئنا على حياته لأن الدخل المناسب هو أساس الاستقرار وليست الملكية المتعددة بالفدان .

والأسلوب العصرى فى الانتاج يتلخص فى التخصص المبنى على العلم ، واستعمال الوسائل الحديثة (الزراعة الآلية والكيماويات بما فيها الأسمدة ومبيدات الحشائش والأمراض النباتية والحيوانية) .

ولذلك يجب أن يتسع الإصلاح الزراعى ليشمل كل ما يؤدى إلى الارتقاء بدخول الفلاحين وتغيير أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومما يدعو إلى الاطمئنان على المستقبل أننا لم نتخلف طويلا عن الأخذ بسبل التقدم .

فالعلوم الحديثة لم تدخل الزراعة بشكل واضح ومؤثر إلا فى العشرينيات ، ولم تدخل الأسمدة والكيماويات فى الزراعة بطريقة رئيسية إلا فى الربعين الثانى والثالث من هذا القرن ، ولم يؤثر استخدام الآلات فى الحراثة والزراعة والخدمة والحصاد والدراس إلا فى الفترة من سنة ١٩٣٠ — ١٩٤٠ وما تلاها . ولم تدخل الكهرباء فى المزارع فى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة إلا بعد سنة ١٩٤٠ . وقد ساعدت الكهرباء على تحويل تربية الحيوان والدواجن إلى صناعة مركزة بعد أن كانت عملية فردية متناثرة .

وبإدخال العلم الحديث ومكتشفاته فى الزراعة تغيرت صورة الإنتاج وتغيرت شخصية الفلاح وثقافته وتدريبه ، وبالتالى ارتقى طموحه وأصبح فى إمكان عدد محدود من الأفراد خدمة مساحات واسعة وإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل والألبان والبيض ، وقد انخفض بالعلم الحديث عدد المشتغلين بالزراعة فى الدول المتقدمة فلا يشتغل بالزراعه حاليا فى الولايات المتحدة إلا ٦٪ من السكان رغم أنها أكبر دول الفائض حالياً فى عديد من المنتجات الزراعية ، ولم يتحقق لها ذلك إلا بالتوسع فى استخدام الأساليب العصرية وزيادة الاستثمارات المستغلة فى القطاع الزراعى .

ويبين الجدول الآتى اتجاه الإنتاج ورأس المال المستثمر فى الزراعة فى الولايات المتحدة الامريكية .

جدول (٢)

اتجاه الإنتاج ورأس المال المستثمر فى الزراعة

فى الولايات المتحدة

(باعتبار أن الفترة ١٩٥٧ — ١٩٥٩ = ١٠٠)

السنة	كمية إنتاج العامل	المال المستثمر فى الزراعة
١٩٥٧ — ١٩٥٩	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	١١٤	١١٠
١٩٦١	١٢٣	١٢٠
١٩٦٢	١٢٤	١٢٣
١٩٦٣	١٢٤	١٢٥
١٩٦٤	١٤٦	١٣٧
١٩٦٥	١٨٥	١٥٥
١٩٦٦	١٨١	١٧٦
١٩٦٧	١٩٢	١٩٥
١٩٦٨	٢٠٢	٢٠٧

ومما يستحق الالتفات أن الدول المتقدمة عموماً هى أكثر الدول استخداماً لأدوات الإنتاج ، وأكثر الدول استهلاكا لمستلزمات الإنتاج الزراعى . ففى ألمانيا مثلا لم تتجاوز مساحة القمح سنة ١٩٦٩ عن ٢,٤٨٦,٠٠٠ فدان ، بينما مساحة القمح فى العراق مثلا تصل إلى ٤,٠٦٠,٠٠٠ فدان ، فى حين أن إنتاج المانيا ٥,٦ مليون طن ، بينما لم يتجاوز مليون طن فى العراق وذلك لأن الأسلوب العلمى للزراعة هو السائد فى الدول الغنية . وفى نفس السنة كان متوسط محصول الفدان فى المانيا ١,٨ طن للفدان . ولم يتجاوز فى العراق ٠,٢٦ طن ، وذلك طبيعى واضح إذا علمنا أن مستلزمات الزراعة كالسماد النتروجينى قد استعمل فى المانيا مليون طن . بينما لم يتجاوز المستعمل فى العراق ١٠ آلاف طن ، وعلى العموم فمتوسط محصول الفدان فى الدول الغنية مثل فرنسا وهولاندا والولايات المتحدة يرتفع من المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه نتيجة استخدام الوسائل الحديثة بكميات

كبيرة فضلا عن استخدام الأصناف الجديدة المستنبطة لتلائم ظروف البيئة مع التوسع الملحوظ فى استخدام المواد الكيماوية فى مختلف أغراض الزراعة . ولا يتأتى ذلك عفوا ، لأن خطط الإنتاج ترسم بحيث تزيد الاستثمارات المستخدمة سنة بعد أخرى حتى يتحقق الحصول على مزيد من المنتجات الزراعية .

ونتيجة لارتفاع متوسط محصول الفدان وزيادة الانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة يزيد استهلاك الفرد من المواد الغذائية وتتحسن نوعية غذائه وترتفع حالته الصحية والمعنوية ، بينما يقل نصيب الفرد من المواد الغذائية فى الدول العربية لا سيما من المواد البروتينية كاللحم والبيض والألبان والخضر والفاكهة سنة بعد أخرى .

ويبين جدول (٣) استهلاك الفرد من المواد الغذائية فى بعض الدول عام ١٩٦٨ .

إن سبل تحقيق نهضة زراعية فى الوطن العربى متوفرة ، ما دام الانتاج موجوداً ، ونية العمل متوفرة للنهوض بالزراعة ، ورفع شأن العاملين بها ، وتحسين مستوى القرية ، وكان من الضرورى وضع الخطوات العملية لتحقيق ذلك والتى أعتقد أنها تتلخص فيما يلى :

(١) استخدام الأسلوب العلمى فى التخطيط الزراعى ، بحيث يكون هناك مشروعات واضحة المعالم ، ومحددة الأهداف ، ففى مجال التوسع الأفقى تبدأ الدراسات المتعلقة بمشروعات الرى والصرف وتوضع برامج إنشاء المرافق الحيوية ثم تقوم الهيئات المتخصصة فى بدء عمليات تهيئة الأراضى الجديدة .

وفى مصر يتوفر النموذج عندما كان يستصلح أراض بمعدل ٥٠ ألف فدان كل سنة فى السنوات السابقة للعدوان ، مع وضع استثمارات بلغت فى بعض السنوات أكثر من مائة مليون جنيه .

ومشروعات الإصلاح تمتد خدماتها بحيث تهدف إلى تغيير البيئة الريفية تغييرا كاملا وتشمل المرافق كل المطالب العصرية من كهرباء وطرق ومدارس ومستشفيات ومصانع . . . الخ ، وفى سوريا نفذ مشروع الغاب على نفس الأسس .

وقد بدأ العمل فى بعض المشروعات الحيوية فى العراق وكل ما تحتاجه الاستمرارية والصبر مع ما يقابله المنفذون من عقبات لأن المشروعات الزراعية تنفرد بأنها خاضعة للعوامل الطبيعية ولذلك فالتقلبات الإنتاجية فيها متوقعة الحدوث دائما ، مع مصاحبة

جدول (٣)

استهلاك الفرد من المواد الغذائية فى بعض الدول سنة ١٩٦٨

(مقدراً بالسعرات الغذائية)

الدولة	الحبوب	البطاطس	سكر ومواد سكرية	بقول جافة	خضروات	فواكه	لحم	بيض	سمك	لبن	دهون وزيوت	الجملة
العراق	١١٩٣	١	٣٠٠	٥٧	٣٨	١٠١	٩٠	٥	٣	٨٩	١٦٧	٢٠٥٠
الأردن	١٢٨٧	٢٥	٣١	١١٥	٩٠	١٦٢	٥٣	١١	٥	٨٢	٢٤٧	٢٤٠٠
سوريا	١٥٠٥	١٨	١٧٨	٩٥	٣١	١٦٣	٦٢	٧	٣	١١٠	٢٨٤	٢٤٥٠
لبنان	١١٦٣	٣٦	٢٣٧	١٤٢	٥٩	١٧٧	١٣٩	١٤	٩	١٣١	٢٥٦	٢٣٦٠
السعودية	١٤١٣	٤	١٤١	٧٢	٢٤	٢١٩	٦٣	٣	٦	٦٧	٧٠	٢٠٨٠
المغرب	١٢٣٣	١٧	٢٦١	٦٢	٢١	٥٣	٧٢	٨	٦	٥٦	٢٣٧	٢١٣٠
تونس	١٣٥٨	٣٥	١٦٨	٦٧	٤٤	٦٤	٦٧	٩	١٠	٦٦	٣٢٧	٢٢٠٠
ليبيا	١٢٧٣	١٠	٣٢٥	١٠٠	٤٥	١٤٨	١٢٨	٧	١٠	١٠١	٣٩٠	٢٥٤٠
مصر	٢١٢٥	٢٦	٢٣٤	١١٨	٦٦	٩٩	٥٤	٥	٧	١٠٦	١٣٦	٢٩٦٠
فرنسا	٨٠٣	١٩٤	٢٧٠	٥٩	٧٨	١٠٦	٥٣٥	٤٨	٤٢	٣٤١	٥٨٩	٣١٦٠
انجلترا	٧٢٦	١٩٥	٥٢١	٦٩	٤٤	٧٩	٥٢٣	٦٤	٢٧	٣٧٩	٥٥٣	٢١٨٠
يوغسلافيا	١٧٤٧	١٢٥	٢٥٥	٩٣	٢٦	٨٠	٢٤٦	٢٠	٣	١٧١	٣٤٨	٢١٧٠

مشروعات التوسع فى المساحات المزروعة توسع محطات تربية الماشية ومحطات تربية الدواجن .

(٢) تخطيط التوسع الرأسى وزيادة محصول الفدان ، وهو أسهل وأسرع الطرق لزيادة الإنتاج فى مرحلة قصيرة من الزمن ، ويحتاج إلى الأصناف المحسنة من المحاصيل والخضروات وإنشاء المصارف مع التوسع فى استخدام الآلات الحديثة والأسمدة النتروجينية .

(٣) تنشيط الحركة التعاونية على أساس أن تحل الجمعية التعاونية كوحدة إنتاج كما هو الوضع المفروض فيها على أن يكون الهدف من نشاط الجمعيات تكوين الفلاح وتغيير صورة الريف إسكانا وإنتاجا وتطوير أساليب الإنتاج وتسويق المحاصيل ، ولاشك أن مسئولية الجمعيات التعاونية فى تصنيع الريف وإدخال الآلات والصناعات التى يكتسب منها الأعضاء مهارات جديدة تفيده عند الانتقال من الزراعة إلى الصناعة فضلا عن فاعليتها من الناحية الفكرية والاجتماعية ، إذ يجب أن تأخذ دورا فى محو الأمية بين الرجال والنساء ومحاربة الخمور وعمل حملات التوعية ضد التدخين وتعدد الزوجات وغيرها من المسائل الحيوية التى تعطى صورة أفضل للمجتمع .

(٤) يرى الفكر الحديث أن أهم محرك لنهضة الأمم هو تكوين الإنسان ، لأن التقدم يحتاج إلى العقل المحرك . وفى المجتمع التكنولوجى المعاصر لا يحدد مستقبل الإنسان الظروف الطبيعية ، بل إن الإنسان هو صانع مستقبله ، ولذلك يجب العناية بتربيته الفنية وتربيته الإدارية .

يقول أحد المفكرين : « ليست هناك مناطق غير منتجة بل عقلية غير منتجة ، وليست هناك أراض سيئة بل أنظمة سيئة لاستغلال الأرض ، ويكفى أن يبذل الناس كل مافى وسعهم من طاقات ذاتية للعمل ليتوصلوا لتغيير الأحوال الطبيعية لصالح المجتمع » .

وما أحوجنا إلى أن يكون هذا شعارنا ، فالعلم والجهد والإيمان هى أسس تحويل الآمال إلى أعمال

* * *